

الى السيد وزير العدل المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال اني

إجراءات توفير الإطار التنظيمي والمؤسساتي لتمكين النيابة العامة من وضع المدمنين على المخدرات في مؤسسات العلاج

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، و بعد.

من المعلوم السيد الوزير المحترم؛ أن رئاسة النيابة العامة أوصت ضمن المحور المتعلق بتنفيذ السياسة الجنائية، في التقرير الصادر عنها برسم سنة 2023، في الصفحة 488، بتوفير الإطار التنظيمي والبنية المؤسساتية اللازمة لتمكين النيابة العامة من تفعيل الإجراء المتعلق بإيداع المدمنين على المخدرات ف مؤسسات العلاج تفعيلا لمقتضيات الفصل الثامن من ظهير 21 مايو 1974 المتعلق بزجر الإدمان على المخدرات السامة ووقاية المدمنين.

وحيث أن الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية، أكد مرارا على ضرورة إجراءات توفير الإطار التنظيمي والمؤسساتي لتمكين الجهة المختصة قانونا من وضع المدمنين على المخدرات في مؤسسات العلاج.

لذلك؛ نسألكم السيد الوزير المحترم، عما يلي:

- ما هي الإجراءات التي ستتخذها الحكومة من أجل توفير الإطار التنظيمي والمؤسساتي لتمكين النيابة العامة من وضع المدمنين على المخدرات في مؤسسات العلاج؟

- وما هو تصوركم في هذا المجال؟

- وما هي الجدولة الزمنية للقيام بالمطلوب؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

سعيد بعز يز